اسلام میں قید کا مقصد اور نظریہ، قید اور قیدی کے احکامات

علی محمد حقانی
المتخصص فی الفقہ الاسلامی بجامعہ عمر کراچی

اسلام میں قید کا مقصد اور نظریہ:

واضح رہے کہ اسلام کا نظریہ قید قرآن، سنت اور اجماع سے ثابت ہے اور عقلاً بھی متعدد حکمتوں اور مقاصد پر مشتمل ہے۔

قرآن: قولہ تعالیٰ:

" نما جزآء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض.....الآية "

[سورة المائدة: ۳۳]

یہاں مفسرین حضرات فرماتے ہیں کہ نفی سے مراد حبس ہے۔

" قال العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسى البغدادى(ت ۱۲۷۰) ﴿او ينفوا من الأرض﴾ إن لم يفعلوا غير الإخافة والسعى للفساد، والمراد بالنفى عندنا الحبس والسجن، والعرب تستعمل النفى بذلك المعنى؛ لأن الشخص به يفارق بيته وأهله "

[روح المعانی: ۶/ ۳۹۶، رشیدیہ]

حدیث:

" أخرج الإمام أبو عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذى (ت: ۲۷۹) بسنده بهز بن حكيم عن أبيه عن جده" أن النبى ﷺ حبس رجلاً فى تهمة "

[جامع الترمذی، أبواب الديات، باب ماجآء فى الحبس: ۱/ ۲۶۱]

اجماع:

" فى التنوير مع الدر: هو مشروع بقوله تعالىٰ- ﴿أو ينفوا من الأرض﴾- وحبس عليه السلام رجلاً بالتهمة فى المسجد "

وفی الشامیة :

" (قولہ : وھو مشروع) أراد أنہ مشروع بالکتاب والسنة، زاد الزیلعی والإجماع؛ لأن الصحابة رضی اللّٰہ تعالیٰ عنھم أجمعوا علیه (قوله: أو ینفوا من الأرض) فإن المراد بالنفی الحبس "

" (قولہ : فلو أحدث السجن علی) أی : أحدث بناء سجن خاص فلا ینافی ماقالوا من أنه لم یکن فی عهده ﷺ وأبی بکر؛ إنما کان یحبس فی المسجد أو الدهلیز حتی اشتری عمر رضی اللّٰہ عنه داراً، بمکه بأربعة آلاف درهم واتخذه محبساً "

[کتاب القضاء،فصل فی الحبس: ۵/ ۳۷۶، ۳۷۷، سعید]

" قال العلامة الدکتور سامي جمیل الفیاضی الکبیسی: التعزیر بالحبس مشروع بالکتاب والسنة والإجماع "

الف ۔ أما الکتاب:

فقوله تعالیٰ :

" واللاتی یأتین الفاحشة من نسائکم فاستشهدوا علیهن أربعة منکم،فإن شهدوا فأمسکوهن فی البیوت حتی یتوفهن الموت أو یجعل اللّٰہ لهن سبیلاً "

ب أما السنة:

" فقد ثبت أن الرسول ﷺ حبس رجلاً فی تهمة ثم خلی عنه"

ج أما الإجماع:

" فلأن الصحابة ومن بعدهم أجمعوا علیه "

[الإشترات فی الجریمة فی الفقه الإسلامی :ص: ۲۱۱، ۲۱۲، دارالکتب العلمیة ،بیروت]

" قال الدکتور عبدالرحمن إبراهیم عبدالعزیز الحمیضی: أما أدلة مشروعیة الحبس، إجمالاً ، فبالکتاب والسنة والإجماع"

فأما الکتاب: فقوله تعالیٰ :

" إنما جزاء الذین یحاربون اللّٰہ ورسوله ویسعون فی الأرض فساداً أن یقتلوا أو یصلبوا

أوتقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف او ينفوا من الأرض " .....الآية

[سورة المائدة: ۳۳]

" وموضع الاستدلال في الآية قوله تعالىٰ: ﴿أو ينفوا من الأرض﴾فإن المراد بالنفي الحبس "

" وأما السنة فما رواه الترمذي وغيره عن بهزبن حكيم عن أبيه عن جده"أن النبي ﷺ حبس رجلا في تهمة ثم خلى عنه "

وفي لفظ للبيهقي :

" حبس رجلا في تهمة ساعة من نهار، وقال الحاكم: فأجمعت الأمة على مشروعية الحبس في جملته سدا للشر وقطعاً لدابر الفساد "

[القضاء ونظامه في الكتاب والسنة،ص: ۵۵۰، ۵۵۱، المملكة العربية السعودية جامعه ام القرى مكة مكرمة]

نظریہ قید کے مقاصد:

اسلام ایک امن اور سلامتی کا دین ہے، انسان کی جان مال اور آبرو کے تحفظ کا ضامن ہے۔

شریعت میں حدود، قصاص اور تعزیری سزاؤں کا بنیادی مقصد انسان کی جان مال آبرو کا تحفظ ہے من جملہ ان تعزیری سزاؤں میں سے ایک سزا قید کی صورت میں ہے، جس کی مشروعیت بیان کی جا چکی ہے۔

اب مختصر طور پر ذیل میں قید کی حکمت اور مقصد بیان کئے جاتے ہیں۔

۱۔ امن وآشتی کا قیام:

قیام امن کی خاطر حبس کا نظریہ بنیادی اہمیت رکھتا ہے کیونکہ اس کے ذریعے سے جرائم پیشہ افراد کا گھیراؤ کیا جاسکتا ہے۔

۲۔ اصلاح الناس:

چونکہ لوگ دنیا میں مختلف طبائع کے حامل ہوتے ہیں بعض کی اصلاح کے لیے تو صرف عدالت کا نوٹس ہی کافی ہو جاتا ہے اور بعض کی اصلاح صرف عدالت میں حاضر ہونے سے ہو جاتی ہے، اور بعض کی اصلاح ڈنڈے اور قید کے سوا نہیں ہوتی۔

۳۔ جرائم کی روک تھام:

واضح بات ہے کہ ملک سے ہر قسم کے جرائم کے خاتمے میں قید کی بڑی اہمیت ہے، اس لیے کہ اگر کسی مجرم کو قید کر دیا جائے اور اس کو سزا دی جائے تو وہ آئندہ اس قسم کے جرائم سے باز آجائے۔

۴۔ عبرت حاصل ہونا:

جب کسی مجرم کو کسی جرم کی پاداش میں پابند سلاسل کیا جائے اور اس پر شرعی حکم جاری کیا جائے، تو پھر کوئی بھی کسی جرم کے مرتکب ہونے کی جرأت نہیں کر سکتا۔

۵۔ انصاف کی فراہمی:

اسلامی مملکت کا اہم فریضہ اسلامی اصولوں کے مطابق انصاف کی فراہمی ہے، بسا اوقات مظلوم کو حق دلانے کی خاطر ظالم کو پابند سلاسل کرنا تا کہ مظلوم کو انصاف کی فراہمی ہو سکے۔

" في الفقه المالكي الميسرة: التعزير تاديب للعصاة على معاصيهم زجراً لهم ورد عاً لغيرهم من اقتراف المعاصي والمنكرات فهو وسيلة إصلاح وأمان ونظام لذا كان مشروعاً بدليل:"أن النبي ﷺ حبس في التهمة "

[الفقه المالكي الميسرة، كتاب الحدود: ۲/ ۴۷۶]

" قال الدكتور عبدالرحمن إبراهيم عبدالعزيز الحميضي: فأجمعت الأمة على مشروعية الحبس في جملته سداً للشر وقطعاً لدابر الفساد "

[القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، الفصل الثاني: ص: ۵۵۶، المملكة العربية السعودية]

" قال العلامة أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح الحنبلي (ت ۸۸۴ھ) : لأن المعصية تفتقر إلى ما يمنع من فعلها، فإذا لم يجب فيها حد ولا كفارة ،وجب أن يشرع فيها التعزير لتحقيق المانع من فعلها ..... "

تنبیہ :

" التعزير يكون بضرب وحبس وتوبيخ "

[المبدع في شرح المصنع، باب التعزير ، ۸/ ۹۰]

" قال العلامة أبو ... التعزير .....وغيره

أنه تاديب ، استصلاح وزجر "

[الأحكام السلطانية،ص: ۲۷۹، دارالكتب العلمية]

" قال العلامة على بن سلطان محمد القارى(ت: ۱۰۱۴) فى المغرب: التعزير تاديب دون الحد وأصله من العزر بمعنى الرد والردع..... "

" وذكر التمرتاشي عن السرخسي: أنه ليس فيه شي مقدر،بل مفوض إلى رأى القاضى؛ لأن المقصود منه الزجر وأحوال الناس مختلفه فيه.....ومنهم من يحتاج إلى الحبس"

[مرقاة المفاتيح،كتاب الحدود،باب التعزير:۷/ ۲۰۰، ۲۰۱،رشيديه]

" قال العلامة برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن فرحون اليعمرى المالكى : والتعزير تاديب استصلاح وزجر على ذنوب لم يشرع..... "

[تبصرة الحكام فى أصول الأقضية: الفصل الحادى عشر من الزواجر:۵/ ۲۶۶،المكتبة الشاملة]

" قال العلامة أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى الماوردى الشافعى(ت: ۴۵۰ھ) التعزير تاديب على لم تشرع فيها الحدود، ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال فاعله،فيوافق الحدود من وجه أنه تاديب استصلاح وزجر "

[الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الفصل السادس فى التعزير،ص: ۳۱۴، دارالأرقم]

۲)..... قیداور قیدی کے بعض احکامات:

قید کے بعض احکامات:

۱)..... کیاالزام ثابت ہوئے بغیر قید کرنا جائز ہے؟

۲)..... الزام ثابت نہ ہوتو کتنی مدت قید کرسکتے ہیں؟

" أخرج الإمام أبو عيسىٰ محمد بن عيسى بن سورة الترمذى(ت ۲۷۹) بسنده عن بهزبن حكيم عن أبيه عن جده: أن النبى ﷺ حبس رجلاً فى تهمة "

[جامع الترمذى ،أبواب الديات، باب ماجاء فى الحبس، ۱/ ۲۶۱]

" أخرج الإمام سليمان بن الأشعث أبو داؤد السجستانى (ت۲۷۵) بسنده عن بهزبن حكيم عن أبيه عن جده : أن النبى ﷺ حبس رجلا فى تهمة "

[سنن أبى داؤد، كتاب القضاء، باب فى الدين هل يحبس له،ص: ۵۱۱،الميزان]

" قال العلامة محمد بن علی الحصکفی(ت:۱۰۸۸): للقاضی تعزیر المتهم..... "

" وفی کفالة العینی عن الثانی: من یجمع الخمر ویشربه ویترک الصلوٰة أحبسه وأؤدبه ثم أخرجه، ومن یتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس أحبسه وأخلده فی السجن حتی یتوب ؛ لأن شر هذا علی الناس وشر الأول علی نفسه "

[الدر المختار ، باب التعزیر : ۴/ ۶۱،ایچ ایم سعید]

" قال العلامة محمد أمین الشهیر بابن عابدین(ت:۱۲۵۲): (قوله : تعزیر المتهم) ذکروا فی کتاب الکفالة أن التهمة تثبت بشهادة مستورین أو واحد عدل ،فظاهره أنه لو شهد عند الحاکم واحد مستور وفاسق بفساد شخص لیس للحاکم حبسه، بخلاف ما إذا کان عدلا أو مستورین فإن له حبسه وبحر "

" قلت: ومثله ما لو کان المتهم مشهوراً بالفساد فیکفی فیه علم القاضی کما أفاده کلام الشارح ،وفی رسالة دده أفندی فی السیاسة عن الحافظ ابن القیم الجوزیة الحنبلی: ما علمت أحدا من أئمة المسلمین یقول: إن هذا المدعی علیه بهذه الدعوی وما أشبهها یحلف ویرسل بلاحبس الخ.....وفی هذا تصریح بأن الضرب المتهم بسرقه من السیاسة وبه صرح الزیلعی أیضاً کما سیأتی فی السرقة. وبه علم أن للقاضی فعل السیاسة ولا یختص بالإمام "

[رد المحتار ،کتاب الحدود، باب التعزیر، مطلب فی تعزیر المتهم: ۴/ ۶۱،۶۲،سعید]

" وأیضاً فی الشامیة: (قوله: عن ابن العز) أی فی کتابه التنبیه علی مشکلات الهدایة، حیث قال: الذی علیه جمهور الفقهاء فی المتهم بسرقة ونحوها أن ینظر، فإما أن یکون معروفاً بالبر لم تجز مطالبته ولا عقوبته وهل یحلف ؟ قولان: ومنهم من قال یعزر متهمة ،وإما أن یکون مجهول الحال فیحبس حتی یکشف أمره،قیل شهراً وقیل باجتهاد ولی الأمر، وإن معروفاً بالفجور،فقالت طائفة: یضربه الوالی أو القاضی، وقالت طائفة یضربه الوالی دون القاضی، ومنهم من قال لا یضربه وقد ثبت فی الصحیح.....وهو الذی یسع الناس وعلیه العمل "

[کتاب السرقة:۴/ ۸۸۸.سعید]

" قال العلامة أبو سلمان أحمد بن محمد الخطابی (ت:۳۸۸) فیه دلیل علی أن الحبس علی ضربین : حبس عقوبة و حبس استظهار "

" فالعقوبة لاتكون إلا في واجب وأما ما كان في تهمة فإنما يستظهر بذلك، ليستكشف به عما وراءه، وقد روي: أنه حبس رجلا في تهمة ساعة من نهار ثم خلى سبيله "

[معالم السنن، كتاب القضاء: ۴/ ۱۶۵،]

" قال العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البغدادي الماوردي الشافعي(ت: ۴۵۰): والثالث أن للأمير أن يجعل حبس المتهوم للكشف والاستبراء، واختلف في مدة حبسه لذلك، فذكر عبدالله الزبيري من أصحاب الشافعي: أن حبسه للاستبراء والكشف مقدر يشهر واحدٍ لايتجاوزه، وقال غيره بل ليس مقدر وهو موقوف على رأى الإمام واجتهاده، وهذا أشبه، وليس للقضاة أن يحبسوا أحد إلا بحقٍ واجبٍ "

[أحكام السلطانية، والولايات الدينية، باب أحكام الجرائم ،ص: ۲۷۴،دار الكتب العلمية،بيروت]

" قال العلامه أبو يعلى محمد بن حسين الفراء الحنبلي(ت: ۴۵۸) : الثالث: أن للأمير تعجيل حبس المتهوم للكشف والاستبراء "

" واختلف في مدة حبسه فقيل: حبسه للاستبراء والكشف مقدر بشهرواحد لايتجاوزه وقيل : بل ليس بمقدر وهو موقوف على رأى الإمام واجتهاده، وظاهر كلام أحمد رحمه الله: أن للقضاة الحبس في التهمة "

[أحكام السلطانية لأبي يعلىٰ، فصل في أحكام الجرائم،ص: ۲۵۸،بيروت]

" قال العلامة برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم ابن الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن فرحون اليعمري المالكي (الفصل الثالث في دعاوى بالتهم والعدوان)والمدعى عليه بذلك ينقسم إلى ثلاثة أقسام (القسم الأول) أن يكون المدعى عليه بذلك بريئاً ليس من أهل تلك التهمة.فهذا النوع لايجوز عقوبته إتفاقاً "

" (القسم الثاني): وهو المتهم بالفجور كالسرقة وقطع الطريق والقتل والزنا وهذا القسم لابد أن يكشفوا ويستقصى عليه بقدر تهمتهم وشهرتهم بذلك ،وربما كان بالضرب والحبس دون الضرب على قدر ما اشتهر عنهم..... "

" (القسم الثالث): أن يكون المتهم مجهول الحال والوالي لايعرفه ببرٍ ولا بفجورٍ، فإذا ادعى عليه تهمة فهذا يحبس حتى تنكشف حاله هذا حكمه عند عامة علماءِ الإسلام والمنصوص عند أكثر

الأئمة أنه يحسبه القاضي والوالي وهو منصوص لما لک وأصحابه "

[تبصرة الحكام: ۲/ ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۱۹، دار الكتب العلمية]

" في الفقه المالكي الميسرة: يجوز الحبس للتهم احتياطاً ويجوز عقوبة وتاديباً؛ لأن النبي ﷺ حبس رجلا في تهمة كما تقدم، والتهمة: الظن بما نسب إلى إنسان ..... "

" ويشرع الحبس في ثمانية مواضع.....حبس الجاني تعزيراً وردعاً..... "

[الفقه المالكي الميسره، كتاب الحدود: ۲/ ۴۸۰]

" قال العلامة شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية(ت ۷۵۱) فصل : دعاوى التهم: وهي دعوى الجناية والأفعال المحرمة، كدعوى القتل وقطع الطريق والسرقة، والقذف، والعدوان"

" فهذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام : فإن المتهم إما يكون بريئاً ليس من أهل تلک التهمة، أو فاجراً من أهله، أو مجهول الحال لايعرف الوالي والحاكم حاله "

" فإن كان بريئاً لم تجز عقوبته اتفاقاً..... "

" القسم الثاني: أن يكون المتهم مجهول الحال ،لايعرف ببر ولا بفجور، فهذا يحبس حتى تنكشف حاله عند عامة علماء الإسلام،والمنصوص عليه عند أكثر الأئمة أنه يحبسه القاضي والوالي، هكذا نص عليه مالک وأصحابه، وهو منصوص الإمام أحمد ومحققي أصحابه، وذكره أصحاب أبي حنيفة. وقال الإمام أحمد "قد حبس النبي ﷺ في تهمة" قال علي بن المديني: حديث بهزبن حكيم عن أبيه عن جده صحيح "

" وفي جامع الخلال عن أبي هريرة رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ حبس في تهمة يوما وليلة..... "

" القسم الثالث: أن يكون المتهم معروفاً بالفجور، كالسرقة وقطع الطريق والقتل ونحو ذلک، فإذا جاز حبس المجهول فحبس هذا اولىٰ "

" قال شيخنا ابن تيميه رحمه الله: ولاعلمت أحدا من أئمة المسلمين يقول: إن المدعى عليه في جميع هذه الدعاوى يحلف ويرسل بلاحبس ولا غيره فليس هذا على إطلاقه مذهبا لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من الأئمة، ومن زعم أن هذا على إطلاقه وعمومه ـ هو الشرع فقد غلط غلطاً فاحشاً مخالفا

لنصوص رسول الله ﷺ ولإجماع الأمة، وبمثل هذا الغلط الفاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهموا أن الشرع لايقوم بسياسة العالم ومصلحة الأمة، وتعدوا حدود الله الخ..... "

" واختلفوا في مقدار الحبس في التهمة: هل هو مقدر ، أو مرجعه إلى اجتهاد الوالي والحاكم ؟على قولين : ذكرها الماوردي وأبو يعلى وغيرهما، فقال الزبيري: هو مقدر بشهرٍ، وقال غيره: غير مقدر "

[الطريق الحكمية، القسم الثاني من الدعاوى ،ص:۷۷،۷۸، ۸۹،فاروقيه پشاور]

ان تمام عبارات کا خلاصہ یہ ہے:

۱۔ کہ انکشاف جرم کے واسطے (اگر چہ جرم ثابت نہ ہو) تہمت کی وجہ سے مندرجہ ذیل تین حالتوں میں سے دو حالتوں میں قید کرنا جائز ہے۔

۱۔ متہم ایسا شخص ہو کہ وہ نیک اور متقی ہو جس سے یہ جرم سرزد نہ ہوسکتا ہو تو اس کو قید کرنا بالاتفاق ناجائز ہے۔

۲۔ کہ وہ متہم مشہور بالفساد ہو یعنی وہ شخص فسق و فجور کے ساتھ مشہور ہو تو اس شخص کو قید کرنا جائز ہے۔

۳۔ کہ وہ متہم مجہول الحال ہو جس کا نہ متقی اور نیک ہونا معلوم ہو اور نہ فاسق اور فاجر ہونا معلوم ہو۔ تو اس شخص کو بھی صحیح صورت معلوم کرنے کے لیے قید کرنا جائز ہے۔

اسی طرح اگر اس جرم پر دو مستور الحال گواہوں نے گواہی دی یا ایک عادل نے گواہی دی، تو بھی اس کو تعزیراً قید میں رکھنا جائز ہے۔

۲۔ مدۃ حبس:

ائمہ اربعہ (رحمہم اللہ) کے نزدیک متہم کو قید کرنے کی مدت مفوض الی رای الحاکم ہے، وہ جتنی مدت تک مناسب سمجھے قید میں رکھ سکتا ہے۔

البتہ شوافع میں سے عبداللہ الزبیری کے نزدیک صرف ایک مہینے تک متہم کو قید میں رکھنا جائز ہے۔

قیدی کے بعض احکامات:

قیدیوں کے بارے میں اسلامی احکامات میں سے یہ ہیں۔

۱۔ قیدی کو باندھنا جائز ہے۔

" اخرج الإمام سليمان بن أشعث السجستاني(ت: ۲۷۵ھ)بسنده: عن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول: بعث النبي ﷺ خيلا قبل نجد، فجاء ت برجل من بني حنيفة، يقال ثمامة بن أثال، سيد أهل

اليمامة، فربطوه بسارة من سوارى المسجد۔ وذكر الحديث بطوله "

[سنن أبى داؤد، كتاب الجهاد ،باب الأسير يوثق: ۲/ ۳۶۴.الميزان]

" قال اللّٰه سبحانه وتعالىٰ: فخذوهم واحصروهم :قوله : فخذوهم: أى أسروهم، ويقال للأسير الأخيذ، واحصروهم أى احسبوهم، والحصير: السجن الذى يحبس فيه ..... "

" وأخرج الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوى(ت: ۵۱۶) بسنده: عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: (عجب اللّٰه من قوم يدخلون الجنة فى السلاسل)قال الإمام :فيه دليلٌ على جواز الاستيثاق من الأسير بالرباط، والغل، والقيد إذا خيف انفلاته ولم يومن شره "

[شرح السنة ،السير والجهاد، باب الأسير يقيد والحكم فيه :۵/ ۵۹۲،۵۹۳]

" وفى أبى داؤد: عن جندب بن مكيث، قال: بعث رسول اللّٰه ﷺ عبداللّٰه بن غالب الليثى فى سرية، فكنت فيها، وأمرهم أن يشنوا الغارة على بنى الملوح بالكديد، فخرجنا حتى إذا كنا بالكديد، لقينا الحارث بن البرصاء، فأخذناه، فقال: إنما جئت أريد الإسلام، وإنما خرجت إلى رسول اللّٰه ، فلقنا: إن تكن مسلماً لم يضرك رباطنا يوماً وليلةً، وإن تك غير ذلك نستوثق منك فشددناه وثاقاً "

" قال أبو سليمان حمد بن الخطابى البستى(ت: ۳۸۸) : وفيه دلالةٌ على جواز الاستيثاق من الأسير الكافر بالرباط والقيد والغل وما يدخل فى معناها إن خيف انفلاته ،ولم يؤمن شره إن ترك مطلقا "

[معالم السنن كتاب الجهاد، باب الأسير يوثق: ۲/ ۲۴۷، دار الكتب العلمية]

۲۔ جرائم میں گرفتار قیدیوں اور معاملات اور جنایات وغیرہ میں گرفتار قیدیوں کو ایک ساتھ نہ رکھا جائے البتہ اگر ضرورت پڑے اور جان کا خطرہ نہ ہو تو پھر انہیں ایک ساتھ رکھنا جائز ہے۔

" قال الإمام أبو العباس شمس الدين أحمد بن إبراهيم بن عبدالغنى السروجى(ت: ۷۱۰) وإذا خاف القاضى على المحبوس أن يفر من حبسه، فإنه يحوله حبس اللصوص إن كان لايخاف عليه الهلاك منهم، ولهذا لو احتاج القاضى إلى إحضاره ،وتعذّر عليه إحضاره برجالته، فإنه يستعين بالوالى فى إحضاره كذلك ههنا، (من أدب القاضى للخصاف) "

[كتاب أدب القضاء ،فصل هل يحول المحبوس إلى سجن اللصوص : ص: ۱۶۹، دار البشائر]

" قال العلامة بدر الدين محمد بن بهادر الشافعى(ت: ۷۹۴): ولو استشعر القاضى من

المدیون بعد ما حبس الفرار من حبسه، فله نقله إلى حبس الجرائم "

[خبایا الزوایا للزرکشی، ص: ۲۶۹، وکذا فی مغنی المحتاج: ۲۹/۱۱]

" قال العلامة علاء الدین الحصکفی(ت:۱۰۸۸): ینبغی أن لایجاب لو طلب حبسه فی مکان اللصوص ونحوه "

[ردالمحتار مع الدر المختار، باب الحبس: ۳۷۹/۵، سعید]

" قال العلامة محمد أمین المعروف بابن عابدین(ت ۱۲۵۲): وعبارة النهر عن کتاب الخراج لأبی یوسف، فمن کان منهم من أهل الدعارة والتلصص والجنایات "

[رد المحتار: ۳۷۰/۵، ایچ ایم سعید]

" میّز الفقهاء فی الحبس بین المحبوس فی المعاملات کالدین، وبین المحبوس فی الجرائم کالسرقة والتلصص والاعتداء علی الأبدان، وکانوا یحرصون علی أن لا یجتمع هؤلاء "

[الموسوعة الفقهیة: ۱۰۷/۱۶، المکتبة الحقانیة، باکستان]

قیدی کو سخت جگہ میں قید کیا جاسکتا ہے، نرم بستر اور گدا نہیں دیا جائے گا۔ اگر باہر سے کوئی لاکر بھی دے تو اس کو قبول نہیں کیا جائے گا تاکہ اس کو تنبیہ ہو۔

" وفی التنویر مع الدر: صفته أن یکون بموضع لیس به فراش ولا وطأ لیضجر فیوفی، ومفاده أنه لو جیئ له به منع منه "

[رد المحتار، کتاب القضاء، باب الحبس: ۳۷۷/۵، سعید]

" قال العلامة أبو الولید إبراهیم بن أبی الیمن محمد أبی الفضل المعروف بابن الشحنة الحنفی فی لسان الحکام فی معرفة الحکام: ویحبس فی موضع وحش ولا یفرش له فراشاً ولا وطأ ولا یدخل علیه من یسأنس به "

[معین الحکام مع لسان الحکام، ص: ۱۱، القدس]

" قال فی منح الجلیل: فمن قوی أمره آذاقه من شدید النکال من التضییق فی السجن والشر فی القیود إلی الغایة التی منتهی طاقته.....وحالات الشدة فی نکوله تختلف بحسب اختلاف حاله "

[منح الجلیل شرح مختصر خلیل، باب فی بیان الردة: ۴۲۶/۱۹، الشاملة]

قیدیوں کو قریبی رشتہ داروں اور پڑوسیوں سے ملاقات کی اجازت ہوگی اور قریبی رشتہ داروں کے علاوہ دوسروں سے ملاقات کی اجازت نہیں ہوگی اور قریبی رشتہ داروں سے بھی مختصر ملاقات ہوگی۔

" ولا يمكن أحد أن يدخل عليه للاستئناس إلا أقاربه وجيرانه لاحتياجه للمشاورة ولا يمكثون عنده طويلا "

[ردالمحتار مع الدرر: ۵/ ۳۷۷،سعید]

" ولا يمنع من دخول الجيران عليه وأهله لاحتياجه إلى الشورى في القضاء، ولايمكثون من المكث عنده طويلا"

[لسان الحكام مع معين الحكام: ص: ۱۱، القدس، وكذا في معين الحكام، ص: ۲۳۳]

قیدی کو کپڑوں سے بالکل ننگا کرنا یا اس کا ستر دیکھنا وغیرہ حرام ہے، اسی طرح قیدی کو اپنی جگہ کسی دوسرے کو اجرت پر لینا بھی جائز نہیں ہے اور نہ ہی قیدی کو صاحب حق کے سامنے کھڑا کر کے اس کی توہین کی جائے گی۔

" عن ابن مسعود قال "لا يحل في هذه الأمة التجريد ولا مد ولا صفر" مجمع الزوائد، (الحدود، باب في التجريد: ۶/ ۲۷۷، دار الكتب العلمية) "

" قال العلامة الحصكفي: ولا يجرد، ولا يؤاجر، ولا يقام بين يدي صاحب حق إهانة له، وفي الشامي: أي لايجرد من ثيابه في الحبس "

[رد المحتار، الحبس: ۵/ ۳۷۹،سعید]

" وفي معين الحكام: ولا يجرد ولايقام بين يدي صاحب الحق إهانةً ولايؤاجر "

[المعين، ص: ۲۳۳]

" كذا في الأحكام السلطانيه للماوردي: ۳۱۷، شركة دارأرقم، بيروت "

[كذا في أدب القضاء، ص: ۱۶۲، دار البشائر]

" وفيه: الكسوة الأسارى والإحسان إليهم، لايتركون عراة، فتبدو عوراتهم، ولايجوز النظر إلى عورات المشركين عمدة القاري. الجهاد، الكسوة للأسارى: ۱۴/ ۳۵۷ "

قیدی کی حفاظت لازمی ہے کہ قیدی بھاگ نہ جائے تاکہ صاحب حق کا حق ضائع نہ ہو، لہٰذا اگر کوئی اس طرح کا قیدی ہے جس کے بھاگ جانے کا خطرہ ہو یا ضدی ہو صاحب حق کا حق نہ دیتا ہو تو اسے سخت قید میں رکھا جاسکتا ہے اسی طرح اسے بیڑی، وغیرہ بھی لگائی جاسکتی ہے نیز اگر ضرورت پڑے تو اسے ایسے کمرے میں بھی رکھا جاسکتا ہے جس کا دروازہ بالکل بند ہو اور صرف روٹی پانی کے

لیے ایک سوراخ چھوڑا گیا ہو۔

" وفی لسان الحکام: وإن خاف أن یفر من الحبس حول إلی سجن اللصوص، وإذا حبس المحبوس فی السجن متعنتاً لا یوفی المال، قال الإمام الارسابیدی: یطین علیه الباب، ویترک له ثقبة یلقی له منها الماء والخبز، وقال القاضی الرأی فیه إلی القاضی.....وفی المعین: وفی کفالة الأصل: لایضرب المدیون، ولایغل، ولایقید إلا أن یخاف فراره "

[معین الحکام ویلیه لسان الحکام: ۱۱/۱۳۳، القدس]

" قال العلامة الحصکفی: ولا یغل إلا إذا خیف فراره، فیقیّد أو یحول لسجن اللصوص، وهل یطین الباب؟ الرأی فیه للقاضی "

" وفی الرد: قوله فی العنت یذکر: أی إذا کان متعنتاً لایؤدی المال، قیل: یطین علیه الباب، ویترک له ثقباً یلقی له الخبز والماء، وقیل: الرأی فیه للقاضی "

[رد المحتار، الحبس،: ۵/۳۷۹، سعید]

" قال فی مواهب الجلیل للخطاب الرعینی: ظاهر کلام ابن عرفة والبرزی أن مثل هذا یحبس، ویقید بالحدید "

[۱۲/۳۶۰، الشامله]

" قال العلامة أبو محمد الحسین بن مسعود البغوی(ت: ۵۱۶) تحت هذا الحدیث"عجب اللّٰه من قوم یدخلون الجنة فی السلاسل": فیه دلیلٌ علی جواز الاستیثاق من الأسیر الکافر بالرباط والغل والقید إذا خیف انفلاته ولم یؤمن شره "

[شرح السنة ،السیر والجهاد،، الأسیر یقید والحکم فیه: ۵/۵۹۲،۵۹۳، کذا فی معالم السنن للخطابی الشافعی: الجهاد، ۲/۲۴۷، دار الکتب العلمیة، و فی لسان الحکام: ۱۰ ،القدس]

قیدی کو قید خانے میں تصرفاتِ شرعیہ یعنی نماز، وضو، غسل وغیرہ سے نہیں روکا جائے گا، نیز اس کی صحت کا خیال رکھنا بھی ضروری ہے اگر قید خانے میں علاج ومعالجے کا انتظام نہ ہو تو علاج معالجے کی سہولت کے لئے اسے باہر نکالا جائے گا۔

" قال العلامة أبو بکر محمد بن الحسین الآجری(ت: ۳۶۰ھ): بلغنی عن المهتدی أنه قال : ما قطع بی - یعنی الواثق - إلا شیخ جیئ به من المعصیة، فمکث فی السجن مدة، ثم إن أبی ذکر یوماً، فقال: علیّ بالشیخ، فأتی به مقید، فلما وقف بین یدیه سلم علیه ،فلم یرد علیه السلام ، فقال له الشیخ: یاأمیر

المؤمنين: ما استعلمت معي أدب الله عز وجل، ولا أدب رسوله، قال الله عز وجل﴿ وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أوردوها﴾ .الآيه، وأمر النبي ﷺ برد السلام، ثم قال لابن أبي داؤد: سلّمه ، فقال: يا أمير المؤمنين! أنا محبوس مقيد أصلي في الحبس بتيمم ،منعت الماء ،فمر بقيودي تحل، ومر لي بماء أتطهر ، وأصلي ثم سلني الخ..... "

[الشريعة للآجري، باب ذم الجدال والخصومات:الشامله]

" فمن قوى أمره أذاقه من شديد النكال من التضييق في السجن والشد في القيود إلى الغاية التي هي منتهى طاقته مما لايمنعه القيام لضرورته ولايقعده عن صلاته "

[منح الجليل شرح مختصر خليل، باب في بيان حقيقة الردة: ۴۲۶/۱۹،الشامله]

" ولايمنع من أكل ووضوء..... ويتوجه لايمنع من صلاة قلت: وهو الصواب "

[الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل باب التعزير: ۲۴۸/۱۰، احياء التراث العربي.هكذا في الفروع: ۱۰۹/۶، عالم الكتب]

" قال العلامة بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي(ت:۷۹۴) لو أراد الغريم ملازمته بحيث يجوز له حبسه مكن منها؛ لأنها أخف إلا أن يقول المحبوس للقاضي: إنه يشق على الطهارة والصلوٰة من ملازمته .....فإنه يرده إلى الحبس "

[خبايا الزوايا للزركشي: ۳۶۹، وفي الأحكام السلطانيه: ولا يمنع من الوضوء للصلوٰة، في أحكام الجرائم:۳۱۷، شركة دار أرقم]

" قال العلامة الكاساني، ولا يمنع من التصرفات الشرعيه "

[البدائع: ۱۸۱/۶ ،رشيديه]

" ينبغي تمكين المحبوس من الوضوء والصلوٰة ، ولا تجوز معاقبته بالمنع منهما "

[الموسوعة الفقهية: ۳۲۷/۱۶، الحقانيه]

قیدی کو حاجات ضروریہ سے بھی روکنا جائز نہیں، مثلاً کھانا پینا، قضاء حاجت اور سردی اور گرمی وغیرہ کے ذریعے بھی قیدی کو تنگ کرنا جائز نہیں ہے۔

" قال الشافعي: أخبرنا الشقفي عن أيوب عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن

حصين، قال: أسر أصحاب رسول لله ﷺ رجلاً من بني عقيل، فأثقوه وطرحوه في الحرة، فمر به رسول الله ﷺ ونحن معه أو قال : أتي عليه رسول الله ﷺ وهو على حمار وتحته قطيفة ، فناداه يا محمد: يا محمد! فأتاه النبي ﷺ فقال: "ما شأنك"؟ قال : فيم أخذت ،وفيم أخذت سابقة الحاج؟ قال "أخذت بجريرة حلفائكم ثقيف" وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ فتركه ومضى فناداه يا محمد! يا محمد: فرحمه رسول الله ﷺ فرجع إليه فقال: "ما شأنك" قال : إني مسلم، فقال، " لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح" قال :فتركه ومضى، فناداه يا محمد: يا محمد! فرجع إليه ، فقال: إني جائع فأطعمني، قال: وأحسبه قال: وإني عطشان فاسقني قال : هذه حاجتك "

الحديث [الأم ، ۴/ ۳۶۱]

" قال العلامة علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان المرادوى الحنبلى : ولا يمنع من أكل "

[الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ،باب التعذير: ۱/ ۴۴۸]

" قال العلامة أبو الحسين على بن محمد الماوردى(ت۴۵۰) ولا يمنع إذا صلب أداء طعام ولا شراب "

[ابؤحكام السلطانية ، في أحكام الجرائم، التعذير، ص: ۳۱۷، شركة دار أرقم]

" وفي لسان الحكام: وعن الإمام ـ رحمه الله ـ أنه يمنع من الوطى بخلاف الأكل لأنه ضروري "

[معين الحكام مع لسان الحكام، ص: ۱۱ ،القدس]

جو کام حوائج اصلیہ اور ضروریہ میں سے نہیں مثلاً بیوی سے جماع یا جماعت، جمعہ، حج اور جنازہ وغیرہ ان کے لیے اور اسی طرح اگر بیماری کا علاج جیل کے اندر ہوسکتا ہے تو پھر قیدی کو ان کاموں کے لیے باہر نکالا نہیں جائے گا، ہاں اگر بہت قریبی رشتہ کا جنازہ ہے تو پھر گنجائش ہے۔

" قال العلامة أبو العباس شمس الدين أحمد بن إبراهيم السروجي(ت: ۷۱۰) ولا يخرج المحبوس إلى الجمع والأعياد؛ لأنه تنعدم فائدة الحبس، وهي ضجر قلبه "

[كتاب أدب القضاء، هل يخرج المحبوس إلى الجمع، ص: ۱۷۰، دار البشائر]

" وفی لسان الحکام: ولا یخرج لجمعة ولا عید ولا جنازة ولا عیادة مریض "

" قال العلامة علاء الدین أبو الحسن علی بن خلیل الطرابسی الحنفی : ولا یخرج لجمعة ولا عید ولا حج ولا صلوٰة جنازة ولا عیادة مریض.....و فی واقعات القاضی: لو مرض فی الحبس وأضناه، ولم یجد من یخدمه یخرجه من الحبس، هکذا روی عن محمد، هذا إذا کان الغالب هو الهلاک، وعن أبی یوسف لا یخرجه والهلاک فی السجن وغیره سواء، والفتوی علی روایة محمد، وإنما یطلقه بکفیل "

[معین الحکام مع لسان الحکام: ۱۱/ ۲۳۳]

" وفی التنویر مع الدر: ولا یخرج لجمعة ولاجماعة ولا لحج فرض، فغیره أولی، ولا لحضور جنازة، ولو کان بکفیل، وفی "الخلاصة": یخرج بکفیل لجنازة أصوله وفروعه لاغیرهم، وعلیه الفتوی. ولو مرض مرضاً أضناه ولم یجد من یخدمه یخرج بکفیل، وإلا لا،به یفتی "

[رد المحتار،الحبس: ۵/ ۳۷۸،سعید]

" للفقهاء قولان فی تمکین المحبوس من صلوة الجمعة "

" القول الأول: یمنع من الخروج إلی صلوة الجمعة وصلوٰة العیدین لیضجر قلبه وینزجر إن رأی الحاکم المصلحة فی ذلک، هذا قول أکثر مذاهب من الفقهاء الأربعة، وهو ظاهر القول عن علی رضی الله عنه "

" القول الثانی: لا یمنع المحبوس من الخروج إلی صلوٰة الجمعة وصلوة العیدین لأهمیتها، وهذا ظاهر کلام بعض الحنابلة، وبه قال البغوی من الشافعیة، وهو المفهوم من کلام السرخسی من الحنفیة، والبویطی صاحب الشافعی "

[الموسوعة الفقهیة ،حبس: ۱۶/ ۳۲۱، الحقانیه]

" وإذا توافرت شروط الجمعة فی السجن، وأمکن أدؤها فیه لزمت السجناء کما نص علی ذلک الشافعیة وابن حزم، وقالوا: یقیمها لهم من یصلح لها منهم أومن أهل البلد، ویتجه وجوب نصبه علی الحاکم، وروی عن ابن سیرین أنه کان یقول بالجمعة علی أهل السجون ،وخالفه إبراهیم النخعی، فقال: لیس علی أهل السجون جمعة "

[الموسوعة: ۱۶/ ۳۲۱]

قیدی پر تشدد جائز ہے کیا؟

قیدی پر تشدد فی نفسہ تادیب کے دائرے میں جائز ہے، لیکن اس پر تشدد اس قیدی کی توہین یا جان یا عضو کے تلف یا حقارت کے طور پر جائز نہیں اور نہ ایسے طریقے پر تأدیب کی جائے گی جس سے قیدی کی توہین وغیرہ ہو۔ یہی وجہ ہے بعض صورتوں میں نص اور بعض صورتیں فقہاء کی عبارت سے معلوم ہوتی ہیں۔

مثلاً: قیدی کا مثلہ کرنا۔

" أخرج الإمام أبو داؤد سليمان أشعث السجستاني (ت: ۲۷۵ھ) بسنده: فقال كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة "

[أبو داؤد، الجهاد، النهي عن المثلة: ۲/ ۳۶۲]

قیدی کو چہرہ پر مارنا:

" أخرج الإمام أبو داؤد سليمان بن أشعث بسنده: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: إذا ضرب أحدكم فليتق الوجه "

[الحدود: ۲/ ۶۱۷]

آگ وغیرہ سے سزا دینا:

" في الصحيح البخاري بسنده: عن أبي هريرة أنه قال: بعثنا رسول الله ﷺ في بعث، فقال: إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما بالنار، ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج: إني أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً وإن النار لا يعذب بها إلا الله، فإن وجدتموهما فاقتلوهم "

" وفي رواية: عن عكرمة أن عليا حرق قوماً، فبلغ ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لأن النبي ﷺ قال: لا تعذبوا بعذاب الله ولقتلتهم كما قال النبي ﷺ من بدل دينه فاقتلوه "

[البخاري، الجهاد: ۱/ ۴۲۳، قديمي]

اس روایت میں عموم ہے ہر وہ عذاب جس سے اللہ نے کسی قوم کو عذاب اس سے تکلیف دینا حرام ہے۔

" قال العلامة أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت: ۳۸۸) تحت هذا الحديث لا يعذب في النار إلا رب النار: قلت هذا إنما يكره إذا كان الكافر أسيراً قد ظفر به وحصل في الكف، وقد

أباح رسول الله ﷺ أن تضرم النار على الكفار في الحرب "

[معالم السنن شرح أبو داؤد ،كتاب الجهاد: ۲/ ۲۴۵، دار الكتب العلمية]

" قال العلامة أبو المواهب عبدالوهاب بن أحمد بن على الشافعي المعروف بالشعراني(ت: ۹۷۳) ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إن الضرب يفرق على جميع البدن إلا الوجه والفرج والرأس مع قول الشافعي إذا لا يضرب الوجه والفرج والخاصرة وسائر المواضع المخوفة، ومع قول مالك يضرب الظهر وما قاربه "

[الميزان الكبرى الشعرانية: كتاب الحدود، باب التعذير: ۲/ ۲۳۸،العلمية]

" لا أرى ذلك إنما عليك ما عليك، إنما هو الضرب بالسوط والسجن، قال: فقيل: أرأيت إن مات أيضاً بالسوط؟ قال: إنما عليك ما عليك، قال ابن رشد: هذا بين على ما قاله؟ لأنه لايصح أن يعاقب أحدٌ فيما تلزمه فيه العقوبة إلا بالجلد أو السجن الذى جاء به القرآن "

" وأما تعذيب أحد بما سوى ذلك من العذاب فلا يحل ولا يجوز "

[مواهب الجليل: ۱۲/ ۴۴۹، الشامله]

" وفي التنوير مع الدر: ويكون به، وبالحبس، وبالصفع على العنق، وفرك الأذن، وبالكلام العنيف، وبنظر القاضي له بوجه عبوس، وشتم غير القذف، وفيه عن السرخسي: لا يباح بالصفع؛ لأنه من أعلى ما يكون من الاستخفاف ،فيصان عنه أهل القبلة "

" وفي الرد: فيصان عنه أهل القبلة، وإنما يكون لأهل الذمة عند أخذ الجزية منهم "

[رد المحتار ، التعذير: ۴/ ۶۱، سعيد]

قیدعذاب ہے اس لیے بغیر کسی وجہ سے کسی کو قید کرنا حرام ہے جس طرح اللہ تبارک وتعالیٰ فرماتے ہیں:

" وجعلناجهنم للكافرين حصيرا "

" قال في معين الحكام: فأماحقيقته فالسجن مشتق من الحصر قال الله تعالىٰ :﴿ وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا﴾ أى: سجنا وحبسا والسجن وإن كان أسلم العقوبات فقد تأول بعضهم قوله تعالىٰ:﴿إلا أن يسجن أو عذاب اليم﴾، ان السجن من العقوبات البليغة، لأنه سبحانه وتعالىٰ قرنه مع العذاب الأليم وقد عد يوسف عليه السلام انطلاق من السجن إحسانا "

[معين الحكام: ۲۳۲]

متہم قیدی کو مارنا جائز ہے یا نہیں؟ اس میں علماء کے اقوال کا خلاصہ یہ ہے۔

" قال العلامة تقي الدين ابن تيميه(ت: ۷۲۸) في مسألة فيما يتعلق بتهمة في المسروقات في ولايته، فإن ترك الفحص في ذلك ضاعت الأموال وطعمت الفساق، وإن وكله إلى غيره ممن هو تحت يده غلب على ظنه أنه يظلم فيها أو يتحقق أنه لايفي بالمقصود في ذلك؟ وإن قدم وسأل أو أمسك المتهومين عاقبهم خاف الله تعالىٰ في إقدامه على أمر مشكوك فيه؟ وهو يسأل ضابطا في هذه الصورة ، وفي أمر قاطع الطريق ؟ "

الجواب :

" أما التهمة في السرقة وقطع الطريق ونحو ذلك فليس له أن يفوضها إلى من يغلب على ظنه أنه يظلم فيها مع إمكان أن يقيم فيها من العدول ما يقدر عليه، وذلك أن الناس في التهم ثلثة أصناف "

صنف:

" معروف عند الناس بالدين والورع، وأنه ليس من أهل التهم، فهذا لايحبس ولايضرب، بل ولايستحلف في أحد قولي العلماء بل يؤدب من يتهم فيما ذكره كثيرمنهم "

والثاني:

" من يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور، فهذا يحبس حتى يكشف عن حاله "

الصنف الثالث:

" وهو الفاجر الذي قد عرف منه السرقة قبل ذلك أو عرف بأسباب السرقة مثل أن يكون معروفاً بالقمار والفواحش التي لا تأتي إلا بالمال وليس له مال ونحو ذلك، فهذا لوث في التهمة، ولهذا قالت طائفة من العلماء: أن مثل هذا يمتحن بالضرب، يضربه الوالي والقاضي كما قال أشهب صاحب مالك وغيره حتى يقر بالمال، وقالت طائفة يضربه الوالي دون القاضي كما قال ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد "

[الفتاوى الكبرى: ۳/ ۵۲۲، دار الكتب العلمية]

" قال العلامة شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية(ت: ۷۵۱)فصل

دعاوى التهم: وهي دعوى الجناية والأفعال المحرمة كدعوى القتل وقطع الطريق والسرقة والقذف والعدوان"

" فهذا ينقسم المدعى عليه فيه إلى ثلثة أقسام، فإن المتهم إما أن يكون بريئاً ليس من أهل تلك التهمة، أو فاجراً من أهلها، أو مجهول الحال لايعرف الوالي والحاكم حاله "

" فإن كان بريئا لم تجز عقوبته اتفاقا، واختلفوا في عقوبة انمتهم له على قولين أصحهما: يعاقب صيانة تسلط أهل الشر والعدوان على أعراض البراء..... القسم الثاني ، أن يكون المتهم مجهول الحال، لايعرف ببر ولافجور فهذا يحبس حتى ينكشف حاله عند عامة العلماء الإسلام والمنصوص عليه أكثر الأئمة .....القسم الثالث :أن يكون المتهم معروفاً بالفجور كالسرقة وقطع الطريق والقتل ونحو ذلك، فإذا جازحبس المجهول الحال فحبس هذا أولىٰ "

[الطرق الحكمية، فسل في دعاوى التهم: ص۷۷، ۸۹]

ان عبارات سے معلوم ہوتا ہے کہ جن لوگوں پر کوئی تہمت لگائی گئی ہوان کی تین قسمیں ہیں لیکن پہلی دو قسمیں ایسی ہیں جن میں اس بات پر اتفاق ہے کہ قیدی کو نہیں مارا جائے گا۔

تیسری صورت یہ ہے کہ قیدی جب فسق وفجور میں مشہور ہوتو پھر اس کو اقرار کے لیے یا تادیب کے لیے یا صورت حال کو واضح کرنے کے لیے وغیرہ یا راز وغیرہ اگلوانے کے لیے مارا جائے گا۔

" ويسوغ ضرب هذا لنوع من المتهمين ، كما أمر النبي ﷺ الزبير بتعذيب المتهم الذي غيب ماله حتى أقر به في قصة ابن أبي الحقيق "

[الطرق الحکمیۃ، ص:۸۰، مکتبہ فاروقیہ]

مارنے کی حد اور مقدار یہ ہے کہ اس سے چمڑا نہ کٹے اور نہ ہڈی ٹوٹے اور نہ سیاہ ہو علماء نے فساد زمانہ کو دیکھتے ہوئے بقدر ضرورت مارنے کی اجازت دی ہے ضرورت سے زیادہ سزا دینا جائز نہیں۔

قیدی کو مارنے میں اصل مدار اس روایت پر ہے۔

" أخرج الإمام سليمان بن أشعث(ت:۲۷۵ھ) بسنده: عن أنس أن رسول الله ﷺ ندب أصحابه فانطلقوا إلى بدر، فإذا هم بروايا قريش، فيها عبد أسود لبني الحجاج، فأخذه أصحاب رسول الله فجعلوا ليسألونه أين أبو سفيان فيقول : والله مالي بشئ من أمره علم، ولكن هذه قريش قد جاء ت فيهم أبوجهل وعتبة وشيبة ابنا ربيعة وأمية بن خلف، فإذا قال لهم ذلك ضربوه، فيقول: دعوني دعوني أخبركم،

فإذا تركوه قال: والله مالي بأبي سفيان من علم، ولكن هذه قريش، قد أقلبت فيهم أبوجهل وعتبة وشيبة ابنا ربيعة وأمية بن خلف قد أقبلوا، والنبي ﷺ يصلي، وهو يسمع ذلك، فلما انصرف قال: والذي نفسي بيده إنكم لتضربونه إذا صدقكم، وتدعونه إذا كذبكم، هذه قريش قد أقبلت لتمنع أبا سفيان "

الحدیث:

[أبوداؤد الجهاد: ۲/ ۳۶۴]

" قال أبو سفيان حمد بن محمد الخطابي البستي(:۳۸۸) تحت هذاالحديث: وفيه دليل على جواز ضرب الأسير الكافر إذا كان في ضربه طائل "

[معالم السنن شرح أبوداؤد، من باب الأسير ينال ويضرب: ۲/ ۲۴۸]

تہمت کی بناء پر قید کے بارے میں شرح کتاب السیر الکبیر میں ہے:

" فإن الإمام يحسبه ولا يضر به بهذا القدر، ولكن يحبسه نظراً للمسلمين حتى يتبين له أمره "

[۵/ ۲۳۱]

اسی طرح چور وغیرہ کو اقرار سرقہ کے لیے مارنا صرف تعزیر کی حد تک ہے اس سے زیادہ جائز نہیں ہے۔

" والسارق لا يفتى بعقوبته: لأنه جوز تجنيس، وعزاه القهستاني للواقعات معللاً بأنه خلاف الشرع، ومثله في السراجية، ونقل من التجنيس عن عصام: أنه سئل عن سارق ينكر؟ فقال: عليه اليمين ،فقال الأمير: سارق ويمين؟ هاتو بالسوط، فما ضربوه عشرة حتى أقرّ، فأتى بالسرقة ،فقال: سبحان الله ما رأيت جوراً أشبه بالعدل من هذا، وفي إكراه البزازية: من المشايخ من أفتى بصحة إقراره بها مكرهاً، وعن الحسن: يحل ضربه حتى يقر ما لم يظهر العظم "

[الدر المختار مع رد المحتار للحصكفي،السرقة: ۴/ ۸۷،سعيد]

اسی طرح ردالمحتار میں ہے

قال في البحر:

" وسأل الحسن بن زياد أيحل ضرب السارق حتى يقر قال: ما لم يقطع اللحم لايتبين العظم ولم يزد على هذا "

[رد المحتار،السرقة،مطلب في جوازضرب السارق حتى يقر: ۴/ ۸۷،سعيد]

" ثم نقل من الزيلعي في آخر باب القطع الطريق جواز ذلك سياسة، وأقره المصنف تبعاً

للبحر وابن كمال، زاد في النهر: وينبغي التعويل عليه في زماننا بغلبة الفساد، ويحل ما في التجنيس على زمانهم "

[الدر المختار، السرقة: ۸۸/۴، سعید]

ان تمام باتوں سے یہ معلوم ہوتا ہے کہ جرم ثابت ہونے سے پہلیا اقرار یا حال واضح کرنے یا راز کے لیے بقدر ضرورت گوشمالی کی جاسکتی ہے۔

قیدی سے جو اقرار جبراً واکراھاً کروایا جاتا ہے وہ صرف ضمان کی حد تک تو ہوگا، لیکن قطع کا ثبوت اس سے نہیں ہوگا کمافی الرد[۸۷/۴]

خلاصہ اس تمام بحث کا یہ ہے کہ:

قید کی مشروعیت اسلام میں ہے لیکن قیدی کی ضروریات کا بھی اسلام خیال رکھتا ہے۔

قید تعزیر کے طور پر مشروع ہے اور تمام فقہاء کا اس پر اتفاق ہے کہ تعذیر قاضی اور حاکم کے سپرد ہے، لیکن قید چونکہ عذاب ہے، اس لئے بغیر کسی وجہ کے کسی کو قید کرنا حرام ہے اور اسی طرح ہر ایک کو بقدر جرم قید کیا جائے گا۔

قیدی کو قید خانے میں ضروریات شرعیہ اور اسی طرح ضروریات اصلیہ سے نہیں روکا جائے گا اور نہ ہی ان کے ذریعے سزا دی جائے گی، لہٰذا قضائے حاجت کھانا پینا، دوائی علاج اور کپڑا سردی، گرمی، نماز، روزہ وضو، وغیرہ تمام ضروریات کا خیال رکھنا حاکم یا قاضی کے ذمہ ہے۔

جہاں تک تشدد کا تعلق ہے تو اس کے بارے میں فقہاء نے قاعدہ بیان کیا ہے کہ قیدی کو ہر اس حق یا کام وغیرہ میں مارا جائے گا جس کی تاخیر سے وہ حق فوت ہو جائے یا کوئی نقصان ہو جائے۔

جیسے علامہ حصکفی فرماتے ہیں والظابط مایفوت بالتاخیر اسی طرح اس کی تفسیر میں علامہ شامی فرماتے ہیں:

" والظابط أی لما یضرب فیه المحبوس ،فإنه بالامتناع عما ذکر یفوت الواجب "

[رد المحتار، الحبس: ۳۷۹/۵، سعید]

اور قیدی کو ہر ایسی سزا دینا جس سے مقصود توہین یا اتلاف یا تحقیر ہو تو وہ سزا بھی حرام ہے۔

.....☆☆☆☆☆.....